نقل الاونروا

تخلي عن المكان ام المهمات؟

قرارات «الاونروا» جزء من الضغوطات وخدمة لمخططات العدو الصهيوني

اثار قرار هيئة الامم المتحدة في مطلع الشهر الحالي بنقل مقر رئاسة الاونروا (وكالة اغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين) من بيروت الى فيينا عاصمة النمسا موجة من السخط والاستياء الشديدين بين اوساط الشعب الفلسطيني ، وارتفعت اصوات الاحتجاج منددة بهذه الخطوة لما لها من تأثير على الاحوال المعيشية لعدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين في مختلف اماكن تواجدهم نظرا للابعاد السياسية الكامنة وراء هذه الخطوة .

ومن المعلوم ان نشاط الوكالة يتضمن (حسب بياناتها) تقديم المعونة المعيشية والتعليمية والصحية لحوالي ٨٣٠،٠٠٠ لاجيء فلسطيني من اصل مليون و ٧٠٠ الف لاجيء في الضفة الشرقية من الاردن ولبنان وسورية والضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة . يضاف اليهم ٣٠ الف مشرد اثناء الحرب اللبنانية . مما يدل على مدى خطورة هذا القرار وما يسببه من عراقيل ومصاعب في سبيل تأمين حد ادنى من مستوى المعيشة لقسم كبير من اللاجئين .

ولا يمكن ان ينفصل هذا القرار وتوقيته عن مجمل النضال السياسي والمسلح الذي يخوضه الشعب الفلسطيني ضد كافة المحاولات الرامية لانهاء قضيته .

خاصة وانه جاء في مرحلة تحاول فيها المؤامرة الامبريالية الصهيونية الرجعية النيل من صموده وقدراته .

ان تتبع نشاط الوكالة منذ تأسيسها عام ١٩٥٠ حتى الان يظهر بوضوح المحاولات التي جرت ولا زالت سواء من داخل الوكالة او خارجها لعرقلة قيام هذه الهيئة الدولية بتحمل مسؤولياتها وتقليص مساعداتها تمهيدا لقطعها . فقد اعلن على سبيل المثال المندوب العام لوكالة الغوث الدولية (توماس ماكيلهيني) في تشرين عام ١٩٧٧ : « ان الوكالة ستضطر الى قطع مخصصات اعاشة الطحين عن الوف اللاجئين لهذا الشهر والشهر المقبل . وكانت الوكالة قد اضطرت بسبب عجز يبلغ ١٢ مليون دولار في ميزانيتها الى تخفيض اعاشة الطحين وقدرها ١٠ كيلو غرامات للنفر الواحد شهريا بنسب تتراوح بين ١٥ و ٢٠ بالمئة » .

وجاء في بيان صحفي للوكالة : انه ما لم يتم تسلم اموال كافية حتى نهاية شهر ايار الجاري فانها لن تكون قادرة على الاستمرار في توفير التعليم الاعدادي لما يصل مجموعه الى ٨٠،٠٠٠ من ابناء اللاجئين .

وقالت الوكالة انه من اصل ١٣٩ مليونا و ٨٠٠ الف دولار تحتاج اليها في سنة ١٩٧٨ لتغطية نفقات برامجها العادية تم التعهد بما مقداره (١١٣) مليون دولار من حكومات تؤدي تبرعات طوعية الى تمويل الوكالة كليا تقريبا ومن منظمات غير حكومية . وبالاضافة الى تخفيض برامجها العادية نتيجة للعجز البالغ ٤٧ مليون دولار فانها تحتاج الى مليون دولار لمواصلة تقديم الاغاثة الطارئة الى اللاجئين الفلسطينيين الذين تشردوا بسبب الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان . وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى انه في حين ان الولايات المتحدة الاميركية تقدم مليارات الدولارات لاسرائيل لا تقدم فيه الى وكالة الغوث سوى كمية قليلة من المال يستخدم جزء كبير منها في شراء فائض الطحين والمواد الغذائية الاميركية اما المملكة العربية السعودية فقد خفضت « تبرعها » من عشرة ملايين دولار في السنة الماضية الى مليوني دولار في هذه السنة !

ان جزءا هاما من مصاعب « الوكالة » المالية يرجع الى سياستها الادارية التي تؤدي الى تسرب قسم كبير من عائداتها الى جيوب موظفيها الغربيين الكبار ... لذلك فان نقل مقرها من بيروت الى فيينا لن ينقذها من هذا المأزق بل سيزيد من متاعبها المالية سوءا على سوء بالاضافة الى انها ستكون بعيدة عن مراكز تجمعات الفلسطينيين وما يترتب على ذلك من مشكلات ادارية ومالية وتعليمية ومعيشية اذ ان شؤون التربية والصحة وشؤون الموظفين وتدريب المعلمين ستكون مرتبطة بالمركز الرئيسي في فيينا وسينجم عن ذلك مصاعب كبيرة في الاشراف على هذه القضايا وادارتها .

وعلى هذا الاساس لا يمكن اعتبار هذا القرار الا خطوة تصب ضمن النهج المعادي للقضية الفلسطينية وجزءا من حملة الضغوطات الموجهة ضد الشعب الفلسطيني والمقاومة ... وخصوصا في الضفة والقطاع ، حيث تسير اجراءات « الوكالة » في اتجاه مشاريع الدمج والالحاق التي يسعى العدو الصهيوني الى تنفيذها ...

مما يتطلب بالتالي من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وقيادات المقاومة الانتقال من موقع التحذير الى اتخاذ مواقف عملية لمواجهة المشاكل الاجتماعية والمتطلبات المعيشية التي ستنشأ عن خطوات « الوكالة » هذه ...

بيان اللجنة الشعبية في مخيم شاتيلا

اصدرت اللجنة الشعبية في مخيم (شاتيلا) بيانا في العشرين من الشهر الحالي ادانت فيه قرار نقل رئاسة الاونروا من بيروت الى فيينا، جاء فيه « ان وكالة الاونروا دأبت في الاونة الاخيرة على ممارسة سياسة تخفيض التزاماتها تجاه شعبنا الفلسطيني اينما وجد . وما الاجراءات الاخيرة التي اتخذتها هذه الوكالة الا دليلا ساطعا على انها ضالعة في فلك السياسة المعادية لحقوق شعبنا » .

ولخص البيان جملة الاجراءات التي قامت بها الوكالة كما يلي : ـ نقل مقر الرئاسة الى النمسا ـ تسريح عدد من الموظفين او حرمان المؤظفين الجدد من فرص العمل ـ تسريح عدد من المعلمين نتيجة الغاء التعليم في الصفوف التكميلية ـ حرمان ٨٠ الف طالب فلسطيني نتيجة هذا الاجراء ـ التعاقد مع مستشفى واحد فقط في بيروت والغاء التعاقد مع ستة مستشفيات بالاضافة الى الجامعة الاميركية . ـ تخفيض قيمة الاعاشة الى الثلث ـ سلب استحقاق توزيع الاعاشة لمدة ثلاثة اشهر مضت .

واضاف البيان « ان هذه الاجراءات المشبوهة توحي بأن أرض لبنان لا يمكن ان يكون بها استقرار وما قرارها بنقل مقر الرئاسة الا جزءا من المخطط الداعي الى اثارة الوضع في لبنان » .

واهابت اللجنة الشعبية في ختام بيانها بكل ابناء الشعب الفلسطيني ان يكونوا على بينة من هذه « الاجراءات اللاانسانية» ورفضها لانها ستحول قسما كبيرا من ابنائنا الى عاطلين عن العمل لاغراق الثورة بالعديد من المشاكل الاجتماعية » .

معلمو وكالة الغوث في الاردن يناضلون ضد التقليص والتسلط المخابراتي

● يواجه قطاع معلمي وكالة الغوث في الاردن قضايا مهنية خاصة بالمعلمين تتمثل بمطالب المعلمين التالية :

١ ـ المشاركة في رسم السياسات التعليمية .

٢ ـ وضع وتطبيق اسس ثابتة للتعيين والترفيع والنقل والدورات والعقوبات وعدم تركها لاهواء المسؤولين .

٣ ـ تعديل سلم الدرجات .

٤ ـ تقليص عدد الحصص الاسبوعية للمعلمين ، حيث انها تزيد عما هو مقرر في المدارس الحكومية (الرسمية) .

٥ ـ تخفيض عدد طلبة الصفوف حيث يتكدس ٥٠ ـ ٥٥ طالبا في كل غرفة .

٦ ـ صرف توفيرات المعلمين خلال فترات محددة للاستفادة منها ، خصوصا وانها مودعة ببنوك اجنبية بفوائد متدنية وتهبط قيمتها مع التضخم النقدي .

٧ ـ ضمان تأمين صحي شامل للموظفين واسرهم على حساب الوكالة .

٨ ـ اقامة دور حضانة لابناء المعلمات .

لقد استرشد العدد الاكبر من المعلمين بهذه المطالب والقضايا عندما دعوا لاجراء انتخابات جديدة وضمنوها برامجهم اثناء الحملة الانتخابية التي انتهت مرحلتها الاولى في ١٨ نيسان الماضي .

غير ان اعضاء اللجنة التنفيذية السابقة برئاسة زمرة من الوهوليين والضالعين مع السلطة نفخوا في بوق العداء « لليسار » و « الشيوعية » وتقنعوا بالدين كما هي العادة في محاربة المطالب الوطنية والديمقراطية ولاخفاء وجوههم البشعة الحقيقية ..

ومن جهة اخرى قامت اجهزة القمع الملكية في الاردن بدور هام فراحت تستدعي العناصر الوطنية وتهدد بالويل والثبور وعظائم الامور .

وعند الاعلان عن الانتخابات فرضت وصاية اللجنة التنفيذية السابقة ، بدون احقية او مبرر قانوني ، على تنظيم اجراءاتها ووضع نظمها . ثم راحوا يؤجلون الانتخابات لا لسبب الا لاستكمال ترتيب امورهم .

ومضى المدعو « تيسير شطرات » رئيس اللجنة السابقة يهمس في الاذان بأنه مدعوم من « جهات عليا » مع انه يلقى الدعم الكافي من كبار موظفي الوكالة ومن النظام الملكي .

وهو بذلك يسير على خطى « زميله » السابق احمد عياد الوحيدي في « البقعة » الذي كان يهدد ويتوعد بطرد المعلمين المنافسين له .

وجدير بالذكر ان اجهزة القمع المخابراتية في مخيم البقعة ، استدعت عددا من المعلمين ، كانت تطرح امامهم نفس دعاوى « الوحيدي » ضدهم .

ان ممارسات « الوحيدي » و « شطرات» اثناء الانتخابات وما قبلها ظاهرة خطيرة تستحق الوقوف عندها وقفة صارمة من شأنها تصفية مثل هذه الممارسات ووضع حد لها .

ومما يذكر ان قائمتي المذكورين الانتخابية قد فشلت في منطقتيهما عمان الثانية والبلقاء وخذلتهما اغلبية المعلمين الذين يعرفونهما عن كثب .

لقد تجلت في انتخابات مجلس قطاع معلمي الوكالة وعي هذا الجمهور لمشاكله الملموسة وتحسسه لمعاناة شعبه ولقضاياه الكفاحية والوطنية .

وتقف امام قطاع المعلمين مهمة مباشرة تتمثل في ايقاف عمليات تقليص خدمات الوكالة وخاصة ما يشاع عن الغاء المرحلة الاعدادية ـ المتوسطة ـ في مدارس الوكالة في الاردن والنضال ضد المشبوهين والوصوليين وممارستهم الهادفة الى افراغ قطاع معلمي الوكالة من المهام الوطنية والديمقراطية وايقاف تدخل اجهزة القمع « الملكية » في امور المعلمين والكف عن ملاحقتهم ...

اتحاد النقابات الفيتنامي : مع نضال شعب فلسطين

● انهى المؤتمر الرابع للاتحاد العام لنقابات فيتنام اعماله في الاسبوع الماضي ، بعد ان اتخذ بالاجماع قرارا بالمهام الجديدة للطبقة العاملة الفيتنامية وجميع العاملين ، فيما يتعلق ببناء الاسس المادية التكنيكية للاشتراكية ، وبعد ان استمع ايضا الى الكلمة الختامية التي القاها نغوين فان لينه ، الرئيس الجديد لاتحاد النقابات .

وقد اكد القرار ان مسؤولية الطبقة العاملة في المرحلة التاريخية الجديدة لتطور البلاد ، تتلخص في ان تكون في المقدمة في تنفيذ الخط الثوري للحزب . وجاء في القرار : « يجب على النقابات بوصفها اكبر منظمة جماهيرية للطبقة العاملة ان توجه نشاطها الى التربية والتعليم السياسي وتنظيم العمال والموظفين من اجل ضمان الحق في الممارسة الجماعية للسلطة » .

واوردت الوثيقة ثماني مهام رئيسية للطبقة العاملة ونقاباتها ، من بينها الارتفاع المستمر للانتاج وانتاجية العمل وتنفيذ المهام التي تنص عليها الخطط الحكومية . واشارت الوثيقة الى ان تنظيم حملة المنافسة الاشتراكية يمثل الوسيلة الرئيسية لتحقيق ذلك .

ومن المقرر ان تضع النقابات خلال فترة الخطة الخمسية الحالية بالاشتراك مع الاجهزة الحكومية ، نظاما جديدا للرواتب وللاجور وتحسين اشكال التأمين الاجتماعي القائمة الى الان .

واكد البيان بالنسبة للاهداف على الصعيد الدولي « ان شغيلة فيتنام ونقاباتها تعتبر تعزيز التضامن من اجل النضال والتعاون الاخوي في كافة المجالات مع شغيلة البلدان الاشتراكية الاخرى ، مهمة جوهرية اولية بالنسبة لنشاطاتها الدولية » . كما اكد اتحاد النقابات الفيتنامي الارتباط التضامني للطبقة العاملة الفيتنامية مع نضال شعوب تشيلي وفلسطين وناميبيا وزيمبابوي وجنوب افريقيا . وأيد اقتراح الحكومة الفيتنامية، الذي يتضمن ثلاث نقاط ، والذي يهدف الى الحل السلمي للنزاع مع كمبوديا .

هذا ، وكان رئيس الوزراء ، فام فان دونغ قد اعلن في خطابه ، ان الحكومة ستوفر كافة المقومات التي ستستخدمها النقابات للقيام بدورها كمنظم للمسابقة الاشتراكية في المستقبل .